منهجية البحث الاجتماعي
بين الاستنباط والاستقراء

الأستاذ الدكتور فضيل دليو
أستاذ علم اجتماع الاتصال
جامعة منتوري- قسنطينة

يطرح المجال الاجتماعي عدة معضلات نظرية ومنهجية، هي في حقيقتها عبارة عن انعكاس منطقي لتنوع وتعقد الواقع الاجتماعي من جهة، وللصراع الموجود في الفكر الفلسفي الغربي بين الرومانسية والوضعية، كمصدرين أساسيين من مصادره، من جهة أخرى. لقد فرضت هذه الثنائية وجهات وتصورات ومقاربات تحليلية مختلفة، بل ومتناقضة من حيث نوعيتها (المحافظة/الثورية)، ولكنها تغذي بعضها البعض من حيث طبيعتها المؤدلجة.

واستنادا لهذه المَرجعية وفيما يخص الثنائيات المتعلقة بالمنهجية في العلوم الاجتماعية مثل: معضلة "الاستنباطي والاستقرائي"، "الكيفي والكمي"، "الفهمي (البيّني) والتفسيري"، "التحليلي والجدلي"، "الأحادية المنهجية والتعددية المنهجية"...، فإن معظمها وليدة الثنائيات النظرية، وذلك بحكم أن معظم واضعي حجر الأساس النظري لعلم الاجتماع الغربي أوالذين عملوا على تطوير "منهجه أو مناهجه العلمية" ينتمون إلى نفس الإطار المعرفي والفكر الفلسفي.

تتناول هذه المداخلة بالعرض والتحليل أهم ثنائية منهجية في البحث الاجتماعي، في نظرنا، وهي "الاستنباط والاستقراء"، وذلك بدء بالهيمنة الاستنباطية (مستعرضين نماذج تطبيقية مختلفة مفصلة لها) لنعرض بعد ذلك المنهج الاستقرائي بدوافعه وأهميته متوجين العرضين بخاتمة استنتاجية وتوجيهية:

1 - الهيمنة الاستنباطية

إذا كانت العلوم الإنسانية أقل تشكلا ونضجا من العلوم الطبيعية، فإن حالة تخلفها في مجال البحث غير متأصلة فيها، بل تفتقر فقط لمزيد من الإحكام الذي تقتضيه تجربة طويلة من التطبيقات المنهجية والتفكير الجماعي للدارسين، كما هو الشأن بالنسبة للتخصصات الكلاسيكية، بالإضافة أصلا إلى طبيعتها النوعية النسبية لأنها تتعامل مع الإنسان في المجتمع وكلاهما معقد، قيمي وفي تغير مستمر.

إن قضية المنهج أو المناهج الملائمة للدراسات الإنسانية إشكال حديث نسبيا، ظهر في القرن التاسع عشر حينما بدأت مختلف فروع العلوم الإنسانية في الاستقلال ووجدت نفسها أمام سيطرة المنهج الاستنباطي في العلوم الرياضية والمنهج الاستقرائي في العلوم الطبيعية. ونظرا لتميز موضوع دراستها: الإنسان، اضطربت واختلفت في اختيارها لأنسب منهج له (علي عبد المعطي محمد: 1985، 20). فتباينت منذ ذلك الحين مناهج الدراسات الإنسانية بين مختلف التخصصات وحتى داخل نفس التخصص.

وما-يلاحظ في هذا المجال، أن تطبيقات المنهجية في العلوم الإنسانية، وخاصة بعد الستينيات أصبحت متعددة ومتنوعة بشكل لا يمكن حصره كما ونوعا. ولكنها مع ذلك لا زالت كلها تخضع لهيمنة شبه كلية للاتجاه "الافتراضي-الاستنباطي"، كما سيتضح لاحقا.

بداية يمكن القول أن عددا كبيرا من الذين يتفقون في التصور الاستنباطي العام لعملية البحث الاجتماعي، ولكنهم يختلفون في نمط تنظيم مراحله وخطوات إنجازه وتنفيذه.

إن مراحل البحث التقليدية المعروفة في هذا الإطار هي على التوالي: الملاحظة، الفرضية والتجريب. وهي مراحل تقليدية، روتينية لازمة لأي بحث اجتماعي إلا أنه قد يلاحظ عليها نوع من

القطيعة إذا عولجت كمراحل منهجية مستقلة قائمة بذاتها. كما أنها قد تطغى على عناصر أخرى من البحث أقل تشخيصا في الأدب السوسيولوجي ولكنها قد تكون لها نفس أهمية وفعالية العناصر الثلاثة التقليدية (GRAWITZ, M.: 1976, 365).

ولاختلاف الباحثين المتزايد في مسارات منهجية البحث، بالإضافة إلى ترتيب وضبط العناصر التفصيلية لعملية البحث، ارتأينا تقديم المعطيات التطبيقية لنماذج منها منتقاة من الأدب السوسيولوجي من بلدان مختلفة اللغة أساسا (لاتينية، أنجلوساكسونية، عربية إسلامية)، بغية الإثراء المعرفي والاستفادة العملية وتأكيدا منا على الانتشار الواسع -غير المبرر كليا- لهذا التقليد الاستنباطي وهيمنته الشاملة وذلك بغض النظر عن اختلاف أو تناقض مرجعيات معظم هذه النماذج ومؤلفيها وتفاوت جديتها العلمية وقيمتها العملية، لأن بؤرة اهتمامنا هنا ليست تقابل المنطلقات والمرجعيات بل المسارين المنهجيين: الاستنباطي والاستقرائي:

1.1- بعض النماذج اللاتينية:

أولا: يميز بعض الباحثين اللاتينيين ومنهم الثلاثي الأسباني (Briongos, Hernández, Mercadé) (1982, 121-129) الذي يقدر بأن عملية البحث الاجتماعي تمر أساسا بمرحلتين متكاملتين:

تتمثل أولاهما في تحديد الإطار النظري (ويعني بها تحديد الإشكالية) وثانيهما في تحديد الإطار التطبيقي (ويعني بها تحديد وسائل العمل). هذا بالإضافة طبعا إلى خاتمة تختص بتحضير النتائج.

يتكون كل إطار من مجموعة من العناصر، لكل واحد منهما دور خاص يصعب الاستغناء عنه:

- الإطار النظري (تحديد الإشكالية): ويتكون من "الفكرة"، المفهوم"، "الأبعاد" وأخيرا "الفرضيات".

- الإطار التطبيقي: يتم خلاله الانتقال من الطرح النظري للمشكلة إلى الواقع الملموس من خلال تحديد وسائل العمل.

ويتم الرجوع في هذه المرحلة إلى العناصر المتتابعة التالية: "المتغيرات" (التابعة - المستقلة، الكمية - النوعية، المتصلة - المنفصلة...)، "المؤشرات"، "المعطيات"، تحضير النتائج (تنظيمها بغية تحليلها وتفسيرها حتى نتمكن من "اختبار" الفرضيات)، تقديم "التقرير النهائي".

ثانيا: يرى الكاتبان الفرنسيان "كيفي و كمبنهوذ" (QUIVY, R. & COMPENHOUDH, Luc Van: 1989, 238-239) بأن البحث في العلوم الاجتماعية يهدف إلى مقارنة النتائج المتوقعة بالنتائج الملاحظة. وذلك من خلال المرور بمراحل سبع هي على التوالي: سؤال الانطلاق، الاستطلاع، الإشكالية، البناء، الملاحظة، تحليل المعلومات وأخيرا الخاتمة.

ويمكن اختزال هذه الخطوات العملية في خمس مراحل وبتسميات مغايرة هي:

أ - تخطيط مشروع البحث: طرح المشكلة واختيار طرق وأدوات جمع المعلومات (الإحصاءات الرسمية، الاستجوابات، الاستمارات، الملاحظة، الوثائق، التجارب...)

ب - تخطيط العمليات التي ستستعمل: تحضير برنامج زمني وخطة عمل وميزانية بحث مفصلة، مع اختبار الوسائل بجمع المعلومات.

جـ - جمع المعطيات: استعمالها، تنظيمها واختبارها.

د - تحليل المعطيات: ترميزها، جدولتها، تنظيمها، تفسيرها وتحليلها كما وكيفا.

هـ - تقرير عن النتائج المحصلة: عرض شامل لها مع تلخيصها وتفسيرها.

كما يمكن اختزال هذه المراحل إلى أربع، بجمع المرحلتين الأخيرتين تحت عنوان واحد لارتباطهما الوثيق، أو تفصيلها حتى إلى أكثر من عشر مراحل.

2.1 - بعض النماذج الأنجلوساكسونية:

أولا: يحصر "ب. هـ. مان" (MANN, Peter H., 1976) مراحل البحث الاجتماعي الأساسية في سبع، هي على التوالي:

- الفكرة الأولية: وتتمثل في أول فكرة تخطر ببال الباحث الاجتماعي مقترحة عليه موضوع بحث جديد. وقد يكون ذلك في أي وقت أو مكان، المهم أن يكون الباحث قوي الملاحظة وكثير القراءة

- ربط الفكرة الأولية بالنظرية: إذا استقى الباحث فكرته الأولية من التراث السوسيولوجي، فإنه قد يجد هذه المرحلة غير ضرورية. أما إذا كانت ناتجة عن أي ملاحظة أخرى، فإن هذه المرحلة تصبح ضرورية وصعبة جدا في نفس الوقت، إذ أنها تتطلب الإطلاع على ما كتب حول هذه الفكرة وربطها به.

- تحديد فرضيات الدراسة التي يجب أن تكون دقيقة، واضحة وقابلة للاختبار.

- جمع المعطيات: وهي عملية تختلف باختلاف طبيعة البحث. فقد تكون مصادرها ميدانية، كما قد تكون مصادرها إحصائية، تاريخية، الخ.

- تحليل المعطيات: إن المنهجية المستعملة في جمع المعطيات هي التي تحدد منهجية تحليلها. فالدراسة التاريخية مثلا تستلزم استعمال الوثائق والإحصائيات لاختبار الفرضيات، بينما تستلزم الدراسات الميدانية حول المصنع أو المدرسة مثلا الاستمارات والمقابلات.

- تقرير النتائج: نقوم في هذه المرحلة بمقابلة الفرضيات المقررة في البداية بالمعطيات المجمعة لاختبارها، فنؤكدها أو ننفيها.

- العودة إلى النظرية: إن المرحلة السابقة عادة ما تختتم بمحاولة ربط النتائج المتوصل إليها بنظرية أو نظريات قائمة، لتفسح المجال في هذه المرحلة من البحث للقيام بعرض مساهمتنا المتواضعة في دراسة علم الاجتماع (MANN, Peter H.: 1976, 32-54).

وفيما يلي شكل توضيحي لهذه المراحل، التي لا يختلف منطق تسلسلها عن النموذج السابق:

الشكل (1) مراحل البحث عند (MANN, Peter H.)

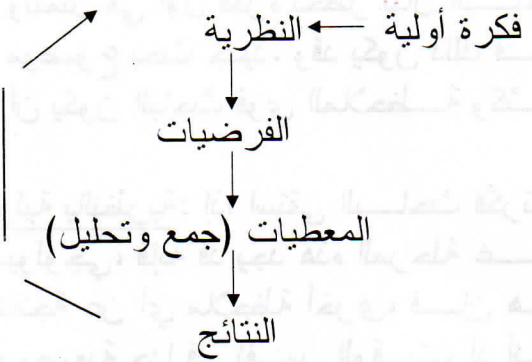

3.1- بعض النماذج العربية الاسلامية:

أولا: يرى بعض علماء الاجتماع العرب ومنهم "قباري محمد إسماعيل" (1981، 33) أن عملية البحث الاجتماعي، تمر بمرحلتين رئيستين تدور من خلالهما عجلة البحث العلمي:

تتمثل الأولى في المرحلة "الامبريقية" التي تنظم خلالها عملية البحث بناء على فروض نظرية أو نظريات موجهة، وذلك بغية دراسة الظواهر العينية المشخصة والقائمة في الحقل الاجتماعي.

أما المرحلة الثانية، فتدعى بالمرحلة "التفسيرية" حيث يحاول فيها الباحث المقارنة بين الظواهر والوقائع الاجتماعية التي جمعها في ضوء فروض بحثه بغية تفسير مغزى هذه الظواهر. وتقابل هذه المرحلة مرحلة التجريب في العلوم الطبيعية، وهي تعتبر

المحك الكلي للإطار النظري (مجموع الفروض والنظريات والقوانين العلمية) ولذلك نجد أن "مناهج التفسير" في هذه المرحلة تتأرجح بين نتائج ومكتشفات البحث من جهة، وبين معطيات الإطار النظري من جهة أخرى، حيث يهدف كل بحث علمي في هذه المرحلة إلى اكتشاف الجديد أو تعديل، رفض أو تأكيد بعض القضايا العلمية الخاصة بالإطار النظري.

ثانيا: أما "لؤي صافي" فقد قدم محاولة حديثة (مجلة إسلامية المعرفة: 1995، 50-52) في إطار التأصيل المعرفي للعلوم الاجتماعية حاول فيها صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية من حيث المنهج ليتجاوز بها "المنهجية المتولدة في الإطار المعرفي الغربي". ولكنه، من حيث قواعد مسار منهجيته وتسلسلها، لم يخرج عن الهيمنة الاستنباطية السائدة.

وفيما يلي عرض موجز لأهم قواعدها:

يرى "لؤي صافي" -على غرار معظم المهتمين بالتأصيل الإسلامي للمعرفة- بأن للمنهجية في التراث المعرفي الغربي مقدمات أيديولوجية لا تتفق مع التصور الإسلامي واستقراءات واقعية وتاريخية غير صالحة للتعميم على الحيزات الحضارية الأخرى. لذا وجب تطوير منهجية مناسبة لمعتقداتنا، تاريخنا وواقعنا الحالي. ومن ثم قدم لنا "قواعد الاستدلال الفعلي" التي تمكننا من تحليل الأفعال الاجتماعية مشخصة في الأربع خطوات الموالية:

1- التحليل (للكشف عن محدداتها الثلاثة: المقصد، الباعث والقاعدة)،

2- التصنيف (على أساس الاتفاق والاختلاف في الأنماط). وقد تأتي هذه الخطوة في البداية،

3- التحديد (للقوانين التي تحكم العلاقة بين مختلف الأصناف)،

4- التنسيق الداخلي والخارجي (بين مختلف الأحكام المستخرجة في الخطوات السابقة من جهة وبينها وبين الأحكام

الشرعية والتاريخية من جهة أخرى) لتشكيل منظومة متكاملة ومنسجمة.

ويتضح مما سبق أن المنهجية المقترحة بالرغم من انطلاقها من التزامات قيمية وتصورية واضحة ومتميزة إلا أنها غلبت عليها النزعة التراثية الاستنباطية. فجاءت منهجيته المقترحة معتمدة على الاستنباط فقط، ومهمشة للاستقراء كسابقاتها، بالرغم من تداوله من طرف بعض المسلمين الأوائل كما سنرى لاحقا. بالإضافة إلى ذلك فإنها وإن كان "لا اعتراض عليها من الناحية النظرية إلا أنها في حاجة إلى إضافة القواعد والقوانين المستقرأة والمستنبطة من كل العلوم الأخرى وليس من (بعض) المصادر التاريخية فقط" (مصطفى عشوي: 1997، 69).

2- بعض دوافع المنهج الاستقرائي

إن التصنيفات المنهجية سابقة الذكر عبارة عن تصميمات دائرية (أصلها افتراضي-استنباطي) تحاول الربط بين النظرية التي تنطلق منها والمعلومات المستقاة من الواقع لإثبات أو نفي الافتراضات النظرية الأولية، إنها تعبر عن البناء التقليدي الدائري لمراحل البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، والذي يتميز عموما بنزعة افتراضية-استنباطية تعمل على تحويل ممارسة العلم إلى أعراس أو جنائز للنظريات... نفي، إثبات/نفي، إثبات...

لقد أصبح من المؤكد اليوم أن علماء الاجتماع خصوصا لا يقبلون هذا المخطط بمنهجه "الافتراضي-الاستنباطي" قبولا مطلقا لا تشوبه شائبة. لأنه لا يتوافق مع ما يقومون به من جهة ولا مع ما يقوم به علماء العلوم الفيزيائية أو الطبيعية.

كما أنه لا يمكن اعتباره نموذجا مثاليا يجب على أي بحث اجتماعي أن يقترب منه، وذلك لعدة أسباب، سنوجز أهمها فيما يلي:

1.2- ضعف التنظير

إن المنهج العلمي في علم الاجتماع لا يقتصر دوره على تبرير/تأكيد النظريات بل يجب أن يتعداه إلى وجهة النظر السلبية (كيف ننفي وليس كيف نؤكد فقط: وهي الممارسة الغالبة عمليا وخاصة في جامعاتنا). ومن هذا المنظور الأخير، فإن الثمار نادرة جدا: "قليل أو لا شيء يمكن قوله عن إنتاج النظريات والاكتشافات النظرية" (MOYA, Carlos y Otros : 1992, 60). لكن كيف نبدأ بشيء- النظرية- غالبا ما لا نعرف كيف نشأ ولا كيف اكتشف أو تحصل عليه بحيث قد نعجز أن نقول أي شيء عن الأمرين معا.

أما عن الكم الهائل مما يطلق عليه اسم النظريات الاجتماعية، فلا سبيل لإلزامنا بإحداها. فهي علوم ظنية وليست من الحقائق العلمية التي لا يختلف فيها. بل إن مثل هذه البحوث يمكن اعتبارها من قبيل ميتافيزيقا علم الاجتماع. وهو يقابل مثيله من البحوث التي تدخل فيما يسمى بفلسفة العلوم في العلوم الطبيعية. ففي مثل بحوث هذه العلوم الاجتماعية تندس العناصر الشخصية بفعل الأفكار السابقة التي يلبسها صاحب النظرية حلة علمية ظاهرة بتطبيقها على بضع حوادث من غير استقراء، أو بفعل قصدي تدفع إليه هيئة عامة أو خاصة ذات سياسة خاصة وتحدد له النتيجة التي ينبغي أن يصل إليها بحثه "العلمي"، أو بفعل تفكير خاطئ كعدم التمييز بين السحر والدين أو عدم التمييز بين وجود الله في ذاته وفكرة الإنسان عن الله وعقيدته به (محمد المبارك: 24-25).

وهو ما يؤكده "ب. كوهن" عندما يقدر بأن:

- بعض هذه النظريات الاجتماعية غالبا ما يشبه النظريات التحليلية أو الغائية التي لا يمكن اختبارها امبريقيا،
- الكثير منها لا يمثل تقارير عامة كلية، ولا تقارير عن الحقيقة،

- الكثير منها يتنبأ ببعض الأشياء التي تتسم بالغموض (مراد زعيمي: 1997، 97-98).

إن هذا المشكل الخاص بجميع هذه العلوم تقريبا أكثر حدة في علم الاجتماع. إذ أن التطور المحتشم للنظرية في علم الاجتماع جعل من الصعب جدا الكلام بحق -أي تبعا للمقاييس الخاصة بـ"المنهج العلمي"- عن "النظرية". إننا في نظر العامة من الناس أو غير المختصين لا نقوم أساسا سوى بتأكيد ما يقوله الفاعلون الاجتماعيون في حياتهم اليومية، ولكن بمصطلحات جديدة، غريبة وطنانة: "ففي علم الاجتماع أكثر من أي علم آخر لا يتحقق الفصل بين الرأي العام وبين القول العلمي، في حين أنه لا يمكن [...] تحقيق القطيعة الابستيمولوجية التي تنقل علم الاجتماع إلى الاتصاف بالصفة العلمية إلا بتحقيق ذلك الفصل" (محمد وقيدي: 1983، 132).

وقد يعود هذا التداخل بين المعرفة العامة والمعرفة العلمية إلى الألفة بالمحيط المجتمعي ومفاهيمه، كما قد يعود إلى ضعف التنظير أصلا على المستويين المعرفي والمفاهيمي.

ثم إن هذه النظريات "الظنية" قد تلعب "دور العائق الابستيمولوجي، وذلك حين تضع مجموعة من المفاهيم المتماسكة المنغلقة، وحينما يتجه سعي العالم إلى أن يحافظ دائما في عمله وهو يعمل بهدي من النظرية على تحقيق تماسكها أكثر مما يسعى إلى امتحان فاعليتها" (محمد وقيدي:1983، 139).

وفي هذا الصدد يؤكد ميلز: "أن أصحاب النظريات الكبرى يقدمون أطرا فكرية تصورية بالغة التجريد حتى لتبدو في صورتها النهائية "تدريبا ذهنيا" على استخدام المقولات النظرية، وبذلك تفقد "النظرية الكبرى" قوتها التوجيهية وتبتعد بالتالي عن محاولة فهم المشكلات الواقعية" (السيد الحسيني: 1982، 203 - 204).

بالإضافة إلى ذلك، فإن المبالغة في العمل على تبرير النظريات الاجتماعية الشائعة وتأكيدها أدت إلى عقم تنظيري فادح حال دون

التوصل إلى اكتشافات نظرية جديدة أو إلى إبداع "نظريات" متميزة، وهو ما يؤكده اللجوء المكثف إلى الكلاسيكيين ومؤلفاتهم: إن العلم الذي لا يزال يلجأ، 200 سنة بعد نشأته، بهذه الكثافة إلى "آبائه المؤسسين" و/أو إلى "أجداده الروحيين" من رواد الفكر الاجتماعي الفلسفي اليوناني، هو علم لم يتقدم كثيرا (MOYA, Carlos y Otros: 1992: 61 & POPPER, K.: Vol. 1, 1962). بينما قد يؤدي إعادة الاعتبار للعمل التنظيري الاستقرائي (دون إغفال -بالطبع- العمل الاستنباطي باختبار ما تيسر من نظريات بالتأكيد أو النفي) إلى التمكين لكل من المنهج "الكيفي" و"التحليل الاستكشافي" المكشوف للمعطيات (TUKEY, J.W.: 1970, 1977) -ومن ثم للاستقراء، ولكن الاستقراء البعيد عن كل امبريقية مجردة، شكلية طقوسية أو تسطيح معرفي-، إلى بناء قاعدة مقبولة لإنتاج نماذج نظرية.

2.2 - خصوصية المنطلقات النظرية وتحيزها

لقد أصبح بديهيا الآن أن الأنساق الفكرية والمنطلقات النظرية ليست واحدة عند كل المجتمعات وفي كل الأزمنة، وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية بنظرياتها ومناهجها. كما أصبح شائعا حاليا أن هذه الأخيرة تخضع لهيمنة الموشور الحضاري الغربي المؤدلج والمتناقض، ولذا فهي تعتبر متحيزة فكريا، تاريخا، إثنيا وواقعيا... وغير صالحة للتعميم. وهو ما سبق وأن حللناه في مقالة حول العالمية والخصوصية في العلوم الاجتماعية (فضيل دليو: 1996) ويؤكده كل أنصار مفهوم الخصوصية بمختلف وصفاتها المعرفية، الإيكولوجية، الاجتماعية، الثقافية، التاريخية (الماركسية وغير الماركسية)... (ميلز، فوكو، آلتوسير، ج. بيرك، ر. الطهطاوي، محمد الجوهري، عادل حسين) الذين يشتركون في التأكيد على نسبية الحضارة الغربية وعدم توصل الفكر الغربي إلى "العام" في أي مجال من مجالات العلوم الاجتماعية (محمود جاد: 1993، 107-122). وفي هذا الصدد، وفي مجال علم الاجتماع تحديدا، يقول "هانز" بأنه: "حتى الآن، ما زال لا يوجد إطار من القضايا

المتسقة أو المتجانسة، أو حتى مصطلحات ومفاهيم صادقة اتفق عليها العلماء تسمح بعرض الوقائع المعروفة والتعميمات بوصفها اشتقاقات منطقية لمبادئ محددة، بل إن علم الاجتماع قد تميز في نموه وتطوره بمجموعة كبيرة وغير عادية من النظريات المتصارعة" (مراد زعيمي: 1997، 126).

إن الهيمنة العالمية للفكر الغربي عموما ومنه الخاص بالمنهجية في العلوم الاجتماعية جعلت بعض النقاد يشيرون بحصافة إلى أن للمنهجية في التراث المعرفي الغربي مقدمات أيديولوجية لا تتفق من جهة، مع تصورت "أخرى" ومنها التصور الإسلامي ومن جهة أخرى، مع استقراءات واقعية وتاريخية غير صالحة للتعميم على الحيّزات الحضارية الأخرى. ولذا أقدر، آخذا بعين الاعتبار هذا التمايز في المنطلقات والوقائع، بأن الاعتماد العقلاني للبديل الاستقرائي أسلم -على الأقل حاليا- لأنه أولا، يقلل من حدة ظلال هذه الهيمنة غير المنطقية الملقاة على عمليات البحث خارج المنظومة المعرفية الغربية والتي تضمر وتهمش خصوصيات حضارية (عقدية، تاريخية وواقعية) لا يمكن تجاهلها إلا أن يؤدي إلى تشويه النتائج؛ وثانيا، لا يمكنه أن يجرد الباحث تماما من خلفياته المعرفية الموجهة؛ وثالثا، يجنبنا على الأقل طائل الجدل حول مدى حصافة هذا النقد أصلا.

3.2- أهمية الاستقراء

يعتبر الاستقراء أحد أهم الطرق الاستدلالية (مقابل الاستنباط، الذي يعتبر الجزء الجوهري من منطق "أرسطو"). وهو، على عكس الاستنباط، انتقال من الجزئي إلى الكلي أو من الخاص إلى العام، فهو يبدأ دائما بملاحظة عدد من الحالات أو اصطناعها بوسائل التجربة التي يملكها الباحث ويبني على أساسها النتيجة العامة التي توحي بها تلك الملاحظات أو التجارب... فهو استدلال يؤدي إلى نتائج أكبر من مقدماتها، عكس الاستنباط الذي تكون فيه

النتيجة دائما مساوية أو أصغر من مقدماتها. ومن ثم فالمنهج الاستقرائي/ التجريبي (Inductive method) يختلف اختلافا جذريا عن المنهج الاستنباطي/ القياسي (Deductive method) الذي يعتبر روح الحضارة اليونانية القائمة على النظر الفلسفي والفكري، وذلك بخلاف حضارات أخرى مثل الحضارة الإسلامية، التي ساهمت بقسط كبير في وضع المنهج الاستقرائي بجميع عناصره. وقد كانت أسبانيا هي المعبر الرئيس الذي انتقل خلاله إلى أوروبا عن طريق "روجر و فرانسيس بيكون" (علي سامي النشار: 1984، 354، 356).

إن العلة الأساسية لنقد المسلمين الأوائل للمنطق الأرسطي أن هذا المنطق يقوم أساسا على المنهج القياسي، الذي يعتبر قاصرا ذاتيا من جهة، ويعبر بالضرورة عن روح حضارة فلسفية خاصة ذات ملامح تختلف اختلافا جذريا في معتقداتها عن حضارتهم من جهة أخرى. وأما سبب نقد بعض علماء الاجتماع الغربيين لهذا المنطق الأرسطي، فيرجع أساسا لخصائص هذا المنهج الذاتية والتي منها، كما ذكرنا من قبل، ضعف التنظير وإيجابيات الاستقراء نفسه.

إن ضعف التنظير السوسيولوجي بالضبط هو أحد الأسباب المؤدية إلى التأكيد على الاستقراء مقابل الهيمنة شبه المطلقة التي يتمتع بها الاستنباط داخل "المنهج العلمي" في العلوم الاجتماعية. ولكن على هذا الاستقراء أن لا يقع فيما وقع فيه أصحاب النزعة الامبريقية المجردة الذين يرفضون "ذكر أي شيء عن المجتمع الحديث مالم يستكملوا طقوسهم المنهجية الشكلية التي لا تسهم في تحقيق الفهم بقدر ما تسهم في تسطيح المعرفة" (السيد الحسيني: 1982، 204).

إن مخطط البحث السوسيولوجي يجب أن لا يغلب عليه دائما الاتجاه النازل (المرور من النظرية إلى المعطيات: استنباط) بل بإمكانه أن يعتمد أساسا على الاستقراء في الممارسة السوسيولوجية (المرور من المعطيات إلى النظرية).

إن الوضعية (Positivism) المنطقية وأتباع "المنهج العلمي" بالغوا في الأخذ بآراء "هيوم" (Hume) المضادة للاستقراء، بتساؤلها الأساسي المتمثل في كيفية تبرير الاستقراء بطريقة منطقية.

من البديهي أن البحث عن تبرير استنباطي للاستقراء استحالة منطقية وجهد ضائع. كما أنه من البديهي أن يكون التبرير البراغماتي العملي للاستقراء للفاعلين الاجتماعيين في حياتهم اليومية وللعلماء والباحثين في عملهم العلمي (MOYA, Carlos y Otros: 1992, 61).

وفي هذا المجال نجد أن "ابن تيميه" في "كتاب الرد على المنطقيين" يؤكد تفضيل المسلمين للمنهج الاستقرائي، مُقدّرا بأن القرآن "هو الذي أمدنا بصور الاستدلال أو بمعنى أدق يقدم لنا "الميزان" (كمصطلح "تيْمي" بديل)[...]، (وأننا) إذا طبقنا هذا الميزان في علومنا العقلية، لا بد إذا وصلنا إلى الكليات أن نصل قبلا إلى جزئياتها بالوزن- أي أن نعرف مقدارها وكمها وليس للكليات من وزن بدون معرفة الجزئيات. فلا بد من وزن الأمور الموجودة في الخارج وزنا عادلا، حتى نحقق الوصف المشترك الكلي(الموازين المشتركة كمعيار) في العقل، أو بمعنى أدق إذا وصلنا إلى قضية كلية، فإنه لا قيمة فعلية لهذه الكلية حتى نزنها أي نحققها، بما يرد لنا من جزئيات، حتى نصل إلى صحة الوصف المشترك الكلي" (علي سامي النشار: 1984، 272). وقد يجد المتتبع لتراثنا أثرا كبيرا لذلك من خلال أعمال "الرازي" و"جابر بن حيان" في الطب والعلوم و"الشاطبي" في مقاصد الشريعة... أما المنهج الاستنباطي فقد عرفه المسلمون باسم المنهج القياسي واستعملوه خاصة في الفقه.

وحديثا استقى ابن خلدون "منهجيته الجديدة من العلوم الاستقرائية مثل علوم الحديث، ومن العلوم القياسية مثل أصول الفقه. وقد طبق هذه المنهجية التكاملية في ميدان التاريخ" (منى أبو الفضل: 1996، 106). وإذا كان "ابن خلدون" عالم منهج تاريخي

أساسا فإنه "استخدم المنهج الاستقرائي في براعة نادرة لتفسير الذوات العرضية التي قابلها، تفسيرا يستند على التحليل والتركيب ومستخدما قياس الغائب على الشاهد، من ناحية واستقراء الحوادث العارضة في المشاهدة، للتوصل إلى أحكام عامة" (علي سامي النشار: 1984، 349).

وما عدا ذلك، فإنه يمكن القول بأن جهود علماء المسلمين الأوائل غلب عليها تطوير أدوات معرفية ومناهج بحثية لدراسة النصوص وتحليلها وخاصة منها ما تعلق بفقه العبادات وذلك على حساب فقه المعاملات، فلم يهتموا كثيرا بتطوير منهجية غير نصية (تاريخية واستقرائية) في المجالات النفسية والاجتماعية والسياسية، أو ما يمكن تسميته بفقه الواقع والمعارف الاجتماعية عموما. وهو عين المجال الذي استوقف اهتمام علماء الغرب بل خطف لبهم إلى حد جعلهم يكادون يهملون ويلغون البعد الغيبي والنصي المرتبط بالوحي الإلهي.

بينما الأصل هو الجمع بين المنهجيتين الاستنباطية والاستقرائية، بالبحث عن آليات عملية (الملاحظة، التحديد، الفهم، التنسيق، التفسير، التدرج...) تمكننا من الجمع بين استنباط الكليات أو القواعد العامة أو المنطلقات النظرية من الوحي خاصة (عند المسلمين طبعا) أو من أية تعميمات أو قوانين منطق بشري (عند الوضعيين عموما) واستقراء الجزئيات من الواقع الاجتماعي والتاريخي.

الخاتمة

خلاصة القول أنه إذا عقدنا مقارنة بسيطة بين العروض التطبيقية الاستنباطية، فإنه يمكن استنتاج:

أولا: أن عملية البحث في العلوم الإنسانية عملية دائرية وأصلها افتراضي-استنباطي، تحاول الربط بين النظرية التي تنطلق منها والمعلومات المستقاة من الواقع لإثبات، تعديل أو نفي الافتراضات النظرية الأولية.

ثانيا: إذا كانت عملية البحث في العلوم الإنسانية عملية دائرية أساسا، فإنه بالرغم من ضرورة التزامها ببعض القواعد المنهجية المحددة، يجب عليها، وفي نفس الوقت، أن تشجع على استعمال البديهة والخيال... فأية عملية بحث تحتاج عادة إلى قدر معين من الحدس والإبداع.

ثالثا: يمكن التمييز بين نوعين من التصنيفات: "التصنيفات الكلية" وتمثلها العروض التطبيقية التي تفرق أصلا بين مرحلتين رئيستين أو ثلاث على الأكثر مع تخصيصها بتسميات مختلفة: الامبريقية، التفسيرية، النظرية، الواقعية أو التطبيقية؛ و"التصنيفات الجزئية" وتمثلها التصنيفات التي تتضمن من أربع إلى ثماني مراحل. ويتميز هذا النوع من التصنيفات عموما بتقديرات متباينة لأهمية مختلف العناصر التي تدخل في عملية البحث الاجتماعي وكذا في تسميتها وتشخيصها وتنظيمها.

رابعا: لقد أصبح شائعا الآن بين ثلة من المتخصصين (التيار المتمرد في الغرب، التيار النقدي في أمريكا اللاتينية والعالم العربي، التيار التأصيلي في العالم الإسلامي) بأن للمنهجية في التراث المعرفي الغربي مقدمات أيديولوجية لا تتفق من جهة مع تصورات "أخرى" غير غربية ومنها التصور الإسلامي ومن جهة أخرى مع استقراءات واقعية وتاريخية غير صالحة للتعميم على الحيزات الحضارية الأخرى. ولذا وجب الأخذ بعين الاعتبار هذا

التمايز في المنطلقات والوقائع وخاصة في مثل هذه الحالات الاستنباطية.

خامسا: وتجدر الإشارة في الأخير إلى القول بأن التفسير الاستنباطي للمنهج العلمي في العلوم الاجتماعية ينطلق من الوجود الضروري لقوانين المنطق العام أو التعميمات الامبريقية التي لا تزال يفتخر بها علم الاجتماع المعاصر. أما ضعفه فناتج أساسا عن أن الأغلب في مقدماته القليلة: "الظن"، بسبب تغييبه لأهم مصدر معرفي منزل ثابت: الوحي.

ومع ذلك، فإن الميزة الأساسية للفاعل الاجتماعي -موضوع العلوم الاجتماعية- المتمثلة في قصدية أفعاله وقدرته التفكيرية حولها، يجب أن تعود بنا إلى فكرة "فيبر" الداعية إلى إرفاق التفسير بالفهم، آخذين بعين الاعتبار وجهة نظر الفاعل الاجتماعي، وإلى المنهجية التكاملية التي طبقها "ابن خلدون" مع ترجيح، ما أمكن ذلك، المنهج الاستقرائي التجريبي الذي يعتبر أقرب إلى الفهم البشري العام، وأقدر على ملء وجدان الإنسان وعقله بالإيمان من البراهين الفلسفية ذات الصيغ النظرية المجردة والتي هي أقرب إلى عقل خاصة الناس. وقد يكون التماثل بين الأسس المنطقية التي يقوم عليها الاستدلال على إثبات خالق الكون (في المجال العقدي عند المسلمين) والأسس المنطقية التي تقوم عليها الاستدلالات العلمية المستمدة من الملاحظة والتجربة، هي السبب الذي أدى بالقرآن الكريم إلى التركيز على هذا النوع من الاستدلال تأكيدا على طابعه التجريبي والاستقرائي (محمد باقر الصدر: 1986، 469).

أما فيما يخص مجال علم الاجتماع المعاصر، فإن منهجية بحثه العلمي باختصار ليست وصفا للممارسة العلمية لعلماء الاجتماع، ولا نموذجا مثاليا يجب الوصول إليه. لقد أشرنا من قبل إلى أهم الصعوبات التي تعترض ذلك ونضيف إليها اعتراضا بسيطا يتمثل في كون هذه المنهجية في سياقها الاستنباطي تعقد عملية البحث الميداني على الطلبة الذين يستصعبون بحق عملية ربط "الفكرة الأولية بالنظرية" بداية التي يفرضها هذا المنهج. إن الممارسة

العلمية في علم الاجتماع، والبحث العلمي -حسب "ف. بشوفن" (BECHOFEN, F.: 1974)- عبارة عن "تفاعل مبهم بين التصوري والامبريقي، بين الاستنباط والاستقراء" (ALVIRA MARTIN, F.: 1983, 62).

وبالرغم من ذلك، فإن منهجية البحث العلمي في علم الاجتماع لا زالت تتمتع بخصائص مساعدة على الاستدلال أو الاستكشاف مما يجعلها مفيدة خصوصا كمصدر ونموذج توجيهي يسمح بتحليل مشاكل ومراحل البحث في علم الاجتماع، ولكنها، كما سبق وأن أشرنا، يجب أن:

- تستفيد أكثر فأكثر من الميزات التجريبية للاستقراء،
- تأخذ بعين الاعتبار عند تفضيلها الاستنباط أو الاستقراء أو الجمع بينهما طبيعة الموضوع المدروس وحيثياته المختلفة.
- تستفيد من المحددات الكلية للوحي الإلهي التي تساعدها على استبعاد الأحكام الجزئية التي تتناقض مع الأحكام الكلية الثابتة من جهة أخرى، فتبتعد عن بعض غاياتها الهدامة: تزيين الإباحية الجنسية، التفوق العنصري، بعث النعرات العرقية، الهيمنة، إيقاض الفتن، انحصار الوجود في الإنسان والطبيعة...

الهوامش والمراجع:

1- لؤي صافي: "نحو منهجية أصولية للدراسات الاجتماعية"، مجلة إسلامية المعرفة، العدد 1، واشنطن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995.

2- مصطفى عشوي: "نحو تكامل العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية"، مجلة التجديد، العدد 2، ماليزيا، الجامعة الإسلامية العالمية، 1997.

3- منى أبو الفضل: "النظرية الاجتماعية المعاصرة: نحو طرح توحيدي في أصول التنظير ودواعي البديل"، مجلة إسلامية المعرفة، العدد 6، واشنطن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

4- محمد باقر الصدر: الأسس المنطقية للاستقراء، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ط. 5، 1986.

5- محمد المبارك: "نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع"، مجلة المسلم المعاصر، العدد12، 1977.

6- محمد وقيدي: العلوم الإنسانية والأيديولوجيا، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1983.

7- محمود جاد: الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في البلاد النامية، مصر، دار العالم الثالث، 1993.

8- مراد زعيمي: النظرية العلم-اجتماعية (رؤية إسلامية)، رسالة دكتوراه، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1997.

9- السيد الحسيني: نحو نظرية اجتماعية نقدية، القاهرة، مطابع سجل العرب، 1982.

10- علي سامي النشار: مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، بيروت، دار النهضة العربية، ط. 3، 1984.

11- علي عبد المعطي محمد: رؤية معاصرة في علم المناهج، اسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985.

12- فضيل دليو: "إشكالية الثنائيات النظرية في علم الاجتماع الغربي"، مجلة إسلامية المعرفة، العدد 11، واشنطن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1998.

13- فضيل دليو: "العلوم الاجتماعية بين العالمية والخصوصية"، مجلة الفكر العربي، ع 80، 1996

14- قباري محمد إسماعيل: مقدمة في علم الاجتماع، مصر، دار الكتب الجامعية، 1981.

15- ALVIRA MARTIN F.: Perspectiva cualitativa - perspectiva cuantitativa en la metodología sociológica, R.E.I.S., N° 22, Madrid, C.I.S., 1983.
16- BRIONGOS, HERNANDEZ, MERCADE: Sociología, hoy, Barcelona, Teide, 1982.
17- GRAWITZ, M.: Méthode des sciences sociales, Paris, Dalloz, 1976.
18- MANN, Peter H.: Methods of sociological inquiry, G.B., Basil Blackwell, 1976.
19-MARTINDALE, Don: La teoría sociológica, naturaleza y escuelas, Madrid, Aguilar, 1979.
20- MOYA, Carlos y Otros (comp.): Escritos de teoría sociológica, Madrid, CIS, 1992.
21- POPPER, K.: The open society and its enemies, Vol. 1, London, Routledge & kegan Paul, 1962.
22- QUIVY, R. & COMPENHOUDH, L. V.: Manuel de recherche en sciences sociales, Paris, Dunod, 1989.